المفاوضات النووية بين إيران والغرب: قراءة تحليلية لنتائج الاتفاق

حسن بصري يالجين*

ملخص: أُعلِن في أبريل/ نيسان 2016 التوصل إلى تفاهم بين مجموعة 5+1 وإيران في قضية إنتاج الطاقة النووية، ولكن لم تُعطَ الأهمية اللازمة لهذا الأمر، مع أنه يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمستقبل الشرق الأوسط، ويعدّ من أهم بنود جدول أعمال هذه المنطقة. ويشكل احتواء هذا الموضوع على معلومات تقنية عالية عائقًا أمام فهمه بشكل دقيق. ويُعدّ مضمون التفاهم ومسألة الجهة الأكثر استفادةً منه موضوع نقاش حيوي يستوجب الوقوف عنده، وثَمّة حاجة للوقوف عند هذا الاتفاق الذي قد يؤثر في المنطقة وفي النظام العالمي.

* جامعة إسطنبول التجارية، تركيا

Nuclear Negotiations between Iran and the West: Analytical Reading of the Agreement's Results

HASAN BASRİ YALÇIN*

ABSTRACT: This article is about the nuclear negotiations between Iran and P5+1. It defines the process of negotiation as political process in which both sides are required to make some concession. The study argues that Iran had to accept the terms of this agreement mainly because of its economic depression and political overextension. Economic sanctions employed against Iran caused substantial damage while the Iranian Government entered into costly military adventures in cases such as Syria and Yemen. As a result Iran was forced to sign an agreement which in fact will prevent Iran from its nuclear goal and more importantly bring a strict and permanent control over Iran. The study further argues that the belief that Iran will increase its relative power in the Middle East inevitably is based on a miscalculation. The increasing Iranian influence will cause balancing coalitions in the regain at the expanse of Iran.

* İstanbul Ticaret University, Turkey.

رؤية تركية
2016 - (5/2)
75 - 47

المدخل

لكي يتسنى فهم موضوع الرابح والخاسر في هذا الاتفاق يجب تقييم النقطة التي وصلت إليها المرحلة من خلال تبسيط التفصيلات التقنية. والحقيقة أن هذا التفاهم ليس بداية ولا نهاية، فالتفاهم التقريبي الذي تُوصِّل إليه في أبريل/ نيسان الماضي واحد من اللقاءات المستمرة منذ فترة، ويمكن عدُّه نقطة التحول الأهم قبل 30 حزيران/ يونيو، حيث الموعد الأخير للاتفاق النهائي الشامل. وله أهمية أيضًا من أجل اتخاذ الأطراف قرارًا مبدئيًا على الأقل حول التفاهم. وإن التقييم النهائي قد يتطلب الانتظار حتى تحقيق الاتفاق النهائي، إلا أنه من الممكن القول إن تفاهم أبريل/ نيسان شكّل القاعدة الأساسية من حيث تحديد أهم البنود الرئيسة لجدول أعمال الاتفاق وأهدافه.

هذا التحليل سيقوم بتقييم المفاوضات التي لاتزال جارية، وتلخيص ما توصلت إليه، وترجمة بنود التفاهم إلى لغة يَسهُل فهمها بشكل أكبر؛ للكشف عما تعنيه هذه المفاوضات في نهاية المطاف.

وفي حال وُقِّع الاتفاق على وضعه الحالي فسوف تثار ادعاءات حول أن إيران وقعت عليه وهي مرغمة.

ويمكن عدّ هذا الاتفاق متنفسًا لإيران التي تواجه مشكلات اقتصادية ودبلوماسية وأمنية. كما يمكن عدُّه بوضعه الحالي أفضل نتيجة مما كان متوقعًا للولايات المتحدة؛ لكن إيران ستميل إلى تقييم الاتفاق من حيث نتائجه على المدى الطويل، ومن المتوقع أن تتّبع إيران التي ستستخدم هذا المتنفس في قواعد اشتباكها الإقليمية- سياسة أكثر توسعية في المنطقة.

لكن سياسة التوسع هذه ستؤدي لا محاله، إلى تشكيل تحالف مناهض لإيران، ولن تستطيع تركيا في ظل هذه الشروط تطوير علاقات تعاون مع طهران، لكن يجب ألا يُفهم من ذلك فرض خيار مكافحة إيران، إذ ستحتاج تركيا في الفترة المقبلة إلى اتباع سبل أكثر إبداعًا واحتياطًا، وفي الوقت الذي يتولى فيه لاعبون عالميون وإقليميون دور الصراع مع إيران، فإن أداء تركيا دورًا مرنًا حتى في ظل هذه الظروف لايزال ممكنًا.

يُعرَّف "علم السياسة" في النصوص الكلاسيكية بأنه الإجابة عن الأسئلة الآتية: مَن حصل على ماذا؟ ولماذا؟ وكيف؟، والمفاوضات هي أحد التقاسمات الفريدة لهذه المصالح السياسية، وفي كل المفاوضات تبذل الأطراف جهودها للحصول على مصالحها، وتحديد: (مَن) الأطراف؟ و(كيف) هي أسباب ومراحل جلوسها على طاولة المفاوضات؟ (وما) الشيء الذي تريد الوصول إليه؟ وليس من الغريب أن يحصل الطرف المُرغَم على المفاوضات على أرباح أقل، وكذلك ليس من الغريب أن يُقدِم الطرف الدافع إلى المفاوضات على تنازلات،

ويحصل الطرفان على جزء من مطالبهما؛ لأنهما يريان أن النتائج من دون المفاوضات مرغوب فيها بدرجة أقل من نتائج المفاوضات.

هذا التحليل سيتناول مرحلة المفاوضات بين إيران ومجموعة 5+1 في ضوء هذه الأسئلة الأساسية لعلم السياسة، وسيقوم بتقييم النتائج المتوقعة من المفاوضات من خلال الإجابة عن هذه الأسئلة، وفي هذا الإطار يمكننا القول إنه سيُجاب في الأسفل عن الأسئلة التي وردت أعلاه.

إن استخدام الولايات المتحدة ضغوطات دبلوماسية واقتصادية تعجيزية أضعف قوة المقاومة لدى إيران،وإن المشكلات الاقتصادية التي ظهرت في البلاد، والهبوط المفاجئ في أسعار النفط، مع زيادة تكاليف الحروب بالوكالة التي تخوضها إيران في الشرق الأوسط- أجبرت إيران على قبول اتفاق التقييد والتأجيل

رغم أن المفاوضات أجريت بين مجموعة 5+1 وإيران، وأبقت الجهات الأكثر تأثّرًا بها في الشرق الأوسط خارج المعادلة، فإن التحليل بني على فكرة اعتبار المفاوضات لقاءً بين الولايات المتحدة وإيران، وفي هذا الإطار فإنهما يُعدَّان الطرفين الرئيسين فيها.

والرد على سبب بدء المفاوضات سيكون من خلال الإجابة عنه بالادعاءات التي تقول إن الضغوطات الأمريكية على إيران هي التي ولّدت هذه النتيجة.

إن استخدام الولايات المتحدة ضغوطات دبلوماسية واقتصادية تعجيزية أضعف قوة المقاومة لدى إيران،[1] وإن المشكلات الاقتصادية التي ظهرت في البلاد، والهبوط المفاجئ في أسعار النفط، مع زيادة تكاليف الحروب بالوكالة التي تخوضها إيران في الشرق الأوسط- أجبرت إيران على قبول اتفاق التقييد والتأجيل.

تجيب هذه الدراسة عن كيفية التوصل إلى المفاوضات، وعن كيفية إجرائها- بأنه تُوصِّل إليها من خلال إظهارها على أنها جرت بالطرق الدبلوماسية، وباتفاق متعدد الأطراف، وقد أصرت إدارة أوباما على اختيار هذه الطريقة ومتابعتها حتى النهاية، فمن جهة نجحت في تدويل المفاوضات، ومن جهة أخرى استطاعت أن تدير هذه المفاوضات (المدوَّلة) بنجاح، فإدارة أوباما اتبعت طريقًا دبلوماسيًّا متعدد الأطراف وغير مكلف، وأدى إلى نتائج أفضل، على عكس طرق إدارة بوش العسكرية والأحادية الجانب التي تسببت في توجيه إدانات إليها.

أما الرد على السؤال المتعلق بما حققته الأطراف فهو أن الولايات المتحدة هدفت إلى إضعاف إيران وتجميدها؛ ونرى أنها نجحت في تحقيق جميع مطالبها القريبة والمتوسطة، بينما حققت إيران فترة تنفس من أجل تحقيق أهدافها البعيدة؛ لكن عند تقييم مجمل العملية من حيث النتيجة سنقوم بتطوير فكرة أنه لا يمكن اعتقاد أن إيران خرجت من هذا الاتفاق

من الممكن عدّ هذا التفاهم مربحًا لإيران على المدى الطويل، رغم أنه يعدّ اتفاقية مربحة للولايات المتحدة على المدى القريب والمتوسط، لكن عند مراعاة أن الحسابات الطويلة الأجل ليس لها مقابل في العلاقات الدولية يمكننا القول إن الولايات المتحدة كانت الأكثر ربحًا في هذا الاتفاق في نهاية المطاف، رغم أنه ليست لديها خطة بعيدة المدى.

باختصار، من الممكن عدّ هذا التفاهم مربحًا لإيران على المدى الطويل، رغم أنه يعدّ اتفاقية مربحة للولايات المتحدة على المدى القريب والمتوسط، لكن عند مراعاة أن الحسابات الطويلة الأجل ليس لها مقابل في العلاقات الدولية يمكننا القول إن الولايات المتحدة كانت الأكثر ربحًا في هذا الاتفاق في نهاية المطاف، رغم أنه ليست لديها خطة بعيدة المدى.

إن القسم الأول من هذا التحليل يهتم بمعنى التفاهم ومضمونه، بينما يعالج القسم الثاني منه أصول التفاهم ونتائجه، وسيُذكَر الادعاء أن التفاهم جاء نتيجة تنازل إيران، وأنه يجب تقييم نتائج الاتفاق في هذا السياق، ويركّز القسم الثالث على تأثير نتائج الاتفاق في الشرق الأوسط، ويتناول القسم الرابع نتائج الاتفاق بالنسبة لتركيا بشكل خاص، والسبل التي يمكن أن تتبعها تركيا بحسب نتائج الاتفاق، ويلخص القسم الخامس الاستنتاجات.

مضمون التفاهم

إذا أردنا التعبير عن هذا التفاهم بشكل عام يمكننا حدّه مؤجّلًا لا نهائيًّا، فهو اتفاق يقيد من خلال عدد من بنوده إنتاج إيران الطاقة النووية، ويجعل ذلك مرتبطًا بأوقات مختلفة، وفي هذا الإطار أُريدَ فرض قيود على مدى 10 أو 15 عامًا على إنتاج الطاقة النووية.

على سبيل المثال لن تستطيع إيران إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب على مدى 15 عامًا، ولن تستطيع استخدام أجهزة الطرد المركزي على مدى 10 أعوام، وكذلك لن تستطيع استخدام مفاعل الماء الثقيل على مدى 15 عامًا.[2] وخلال هذه الفترات ستكون لدى مفتشي الأمم المتحدة حرية مطلقة في تفتيش ما يريدون تفتيشه، ويجب أن تتعاون إيران في هذا الموضوع بشكل تام.

ويضمن الاتفاق عدم وصول إيران إلى المستوى الذي يتيح لها إنتاج السلاح النووي، فعلى سبيل المثال لن تستطيع تخصيب البلوتونيوم أبدًا، وسيُغلَق بعض أقسام المنشآت النووية، وسيُحوَّل بعض منها، ولن تستطيع إيران البدء ببناء منشآت نووية جديدة.

بمربح كبير؛ بسبب الصعوبات التي تحول دون تحقيقها مطالبها مقابل تحقيق المرابح طويلة الأجل.

إلى جانب ذلك ستحلل الدراسة فكرة أنه على دول المنطقة وتركيا التي حُيِّدت جميعًا عن هذا الاتفاق- استثمار هذه المرحلة بشكل جيد، وأن الولايات المتحدة حققت مطالبها القريبة والمتوسطة، وكسبت رقابة دائمة على إيران، ووقتًا من أجل خطتها البعيدة الأجل، بينما حققت إيران وقتًا للتنفس، وفرصة لنشر جهودها النووية على المدى الطويل.

هذا الجدول الزمني الذي بُني على مواد مماثلة يمكن عدُّه في الأساس اتفاق الأطراف لوقف إطلاق النار، فمن جهة اضطرت إليه أمريكا التي لم تستطع فرض تدابير قاسية وتعجيزية كافية على إيران، ومن جهة أخرى اضطرت إليه إيران التي ضاق بها الحال نتيجة العقوبات المفروضة عليها بقيادة الولايات المتحدة- لإيجاد حل وسط بينهما، ولذلك توصلا إلى تفاهم في البنود المذكورة.[3]

والدافع وراء هذه القيود وما شابهها هو إبعاد إيران التي وصلت إلى مستويات خطيرة -قدر المستطاع- عن إنتاج وتجربة السلاح النووي، وعند مراعاة نسبة 20٪ من التخصيب التي وصلت إليها إيران يعتقد أنها ستنتج سلاحًا نوويًّا خلال شهرين أو ثلاثة ما لم تخضع للتفتيش من الأمم المتحدة، (ويمكن عدُّ هذه الأرقام مبالغًا فيها لأسباب سياسية)،[4] وإذا انتقل مستوى التخصيب من مستوى 20٪ إلى مستوى 90٪، فإنه سيكون ثَمّة انتقال سريع إلى مرحلة إنتاج سلاح نووي، وسيظهر عندئذ أن الوضع وصل إلى درجة أكبر من الخطورة.

يضمن الاتفاق عدم وصول إيران إلى المستوى الذي يتيح لها إنتاج السلاح النووي، فعلى سبيل المثال لن تستطيع تخصيب البلوتونيوم أبدًا، وسيُغلَق بعض أقسام المنشآت النووية، وسيُحوَّل بعض منها، ولن تستطيع إيران البدء ببناء منشآت نووية جديدة

وفي حال لم تخضع إيران إلى تفتيش من خلال هذا الاتفاق، فإنها سترفع مدة إنتاجها للسلاح النووي في غضون أشهر إلى عام؛ بمعنى أنه عندما تقبل إيران هذا التفاهم، فإن مفتشي الأمم المتحدة سيجعلون إيران خاضعة لتفتيش مستمر، وإذا رفضت التعاون مع المفتشين بشكل أو بآخر فإن المجتمع الدولي سيتدخل، وسيكون لديه زهاء عام لإجبار إيران على التعاون، لهذا ففي حال علّقت إيران الاتفاق فإنه يتوقع أن تكون لدى المجتمع الدولي مدة كافية لعرقلة إنتاج إيران سلاحًا نوويًّا.

مقابل ذلك ستُرفَع العقوبات الدولية المفروضة على إيران، ومنها العقوبات الاقتصادية التي جعلت إيران في وضع اقتصادي صعب جدًّا، وأدت إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، وستنتهي كذلك سياسة تحييد إيران، ويمكن تفسير ذلك أنه لم يبق لدى إيران التي تسعى إلى توسّع مُكلِف إلى حد كبير في كل من العراق واليمن وسوريا وبقية مناطق الشرق الأوسط- خيار آخر غير خيار الاتفاق، وهذه الشروط من جهة أجبرت إيران على قبول وقف إطلاق النار، ومن جهة أخرى تعطي التحالف بقيادة الولايات المتحدة وقتًا لجعل إيران تتراجع عن موقفها، وعلى وجه الخصوص من أجل تحقيق اتفاق أنجح في الفترات المقبلة.

ومن الواضح أن هذا لا يعني حلَّ المسألة بشكل كامل؛ بل على العكس إنه يعني إرجاء مشكلة إنتاج إيران السلاح النووي إلى وقت آخر. ولذلك نرى أنه يبرز أمامنا رأيان مختلفان حول هذا الموضوع: فبعضهم يرى -وفي مقدمتهم أوباما وحكومته- أن هذا الاتفاق إيجابي؛ لأن المجتمع الدولي في وضع أحسن مما كان عليه فيما يخص الأسلحة

النوويـة، ويعدّ كسـب الوقت مربَحًا كبـيرًا، لكن بالمقابل فإن بعـض الصقور وفي مقدمتها إسرائيـل تـرى أن هـذا الاتفاق ليس له في واقع الأمر أي مكسـب، بل عـلى العكس طمأن إيران من خلال تخفيف الضغوط والعقوبات عنها، ولذلك ترى أن اليوم أخطر من أمس.

مَن الجهة الرابحة؟

إذا أردنا الإجابة عن سؤال: مَن الرابح ومَن الخاسر؟ انطلاقًا من الملخص الذي ذُكر بدون الخـوض في التفصيـلات التقنيـة فإنـه لا يمكن في الحقيقـة الحديث عن رابـح مطلق أو خاسر مطلـق، وكذلـك هو الحال في كل الاتفاقـات؛ فالحقيقة في ذلك هو منطـق التفاهم إلى حدّ ما؛ إذ لـو يـرى كل طـرف أنه سـيكون الرابح الوحيد ما ظهـر اتفاق من هذا القبيـل، وما تنازلت الأطراف عن مواقفها.

يمكـن القـول إن إيران لم تتعرض لضربـة كبيـرة فيمـا يخـص وصولهـا إلـى هدفهـا الكبيـر، وبخاصـة عند مراعـاة أنه ليس لدى الولايات المتحدة الأمريكية خطة بعيـدة المـدى؛ لأنه على عكس وضوح الولايات المتحدة الأمريكيـة في موضوع كسـب الوقـت فإنها تبـدو غير واضحة فيما ستفعله في ذلك الوقت.

لكـن إذا تعمقنـا في الأمـر يمكـن القـول إن القـوى الغربية وصلت على الأقل إلى الأهداف القريبة والوسـطى التي حددتها بنفسها، بينما نرى على المدى الطويل أن إيران هي التي ستربح في النتيجة، ومن هنا نرى أن إيران أُبْعِدت عن تحقيق أهدافها في أن تكون قوة نووية على المدى القريب والمتوسط، لكن عند التفكير أن إيـران التـي ضـاق بها الحال في هذه الفترة سـتجد لها متنفسًـا فعندئذٍ لا يمكن عدُّ هذه الخسـارة كبيرة بالنسـبة لها، وسـتكون قد اسـتعادت قدراتها خلال هذه الفترة، وقادرة على التركيز على الجبهات الأخرى، وبخاصة أنها وصلت إلى مرحلة تستطيع فيها ترجمة التجارب التي كسبتها في إنتاج الطاقة النووية إلى واقع.

ويمكن القول إن إيران لم تتعرض لضربة كبيرة فيما يخص وصولها إلى هدفها الكبير، وبخاصة عند مراعاة أنه ليس لدى الولايات المتحدة الأمريكية خطة بعيدة المدى؛ لأنه على عكس وضوح الولايات المتحدة الأمريكية في موضوع كسب الوقت فإنها تبدو غير واضحة فيما ستفعله في ذلك الوقت.

مـن الواضـح أن الولايـات المتحدة لديها تمنيـات في هذا المجال بدلًا من خطـة، واعتمادها إنـما عـلى تغيّر النظام، وهو المتوقع منذ فترة طويلة، إلا أنه لم يتغير بأي حال من الأحوال، وهي تنظـر إلى هذا على أنه خطة، لكن نرى أن مراعاة مسـألة الإبقاء على المفتشـين الأمميين بوصفها آلية رقابة على إيران ستحدّ من قدرة طهران على المناورة على المدى الطويل، وإذا علمنا أن هذه الآلية ستُستخَدم لتقييد إيران فإن الأخيرة ستشهد صعوبات كبيرة حتى على المدى الطويل.

وعلينـا التوسـع قليلًا في شرح هـذه الاعتبارات، فلكـي نفهم: لماذا سـتكون الولايات المتحـدة هـي الرابحة على المدى القريب والمتوسـط، بينما سـتكون إيـران الرابحة على المدى الطويل؟ ولرؤية كيف أنها ستقيد استقلالية إيران في إستراتيجيتها عند تقييمها بشكل كلي- يجب تناول حسابات الطرفين القريبة والبعيدة على حدة، وإجراء تقييم مفصل بشكل أكبر.

مكاسب الولايات المتحدة على المدى القريب والمتوسط

بداية يمكن عدّ هذا التوافق نجاحًا تامًّا للولايات المتحدة، ولن يكون من المبالغة القول إن إدارة أوباما وصلت وبطريقتها الخاصة إلى أهدافها العاجلة كاملة وهي الأهداف التي وضعتها بنفسها فيما يخص الشرق الأوسط، وإنتاج إيران الطاقة النووية. وكانت إدارة أوباما تريد من الطرق الدبلوماسية الناعمة منذ البداية الوصول إلى أهدافها الدبلوماسية الوقائية في الأمور المتعلقة بالشرق الأوسط وبإنتاج إيران للطاقة النووية؛ والاتفاق النووي إحدى الخطط التي اتُّخِذت في هذا الصدد.

وقد سعى أوباما منذ توليه السلطة إلى عدم انخراط أمريكا في الاشتباكات في الشرق الأوسط. ومن أجل إيجاد السبل لأداء دور قيادي من بعيد فيما قد تشهده منطقة الشرق الأوسط من تحولات، ووجود إيران المالكة لأسلحة نووية- كان هو الاحتمال الأفضل لعرقلة توازن القوى الضرورية بالنسبة للمصالح الأمريكية في المنطقة؛ لذلك كان من الضروري عرقلة واشنطن لتحول مثل هذا في المنطقة.

وعند النظر إلى أن وصول إيران إلى هذا الهدف غير بعيد جدًّا كان لابد من اتخاذ خطوات في هذا الصدد، والبدء بإجراءات تؤدي إلى نتائج، ولتحقيق نتائج كان لدى الولايات المتحدة خياران: الأول التدخل العسكري والثاني دبلوماسية الإجبار.

عند وجود هذين الخيارين فإنه من الطبيعي جدًّا لأي لاعب دولي أن يفضّل الخيار الثاني؛ فالخيار الأول لأي دولة هو إجبار/ إرضاء الخصم على تغيير نهجه بالسبل الاقتصادية والعسكرية غير المكلفة، وهذا الخيار كان الأكثر ترجيحًا للولايات المتحدة أيضًا.

إذا كانت الضغوطات الاقتصادية والدبلوماسية بقيت عاجزة عن إخراج صدام حسين من الكويت، فإنه من الأصعب إجبار دولة كإيران على التراجع عن موقفها بشأن الطاقة النووية، وهذا الذي حصل، فقد وُجّهت انتقادات كبيرة لإدارة أوباما التي ضغطت من أجل فرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية

إضافة إلى ذلك، كانت الولايات المتحدة تميل أكثر نحو هذا الخيار؛ لأن إدارة أوباما لم تكن تراه اختيارًا فقط؛ بل كانت تنظر إليه على أنه ضرورة إستراتيجية، لكن رغم كون هذا الخيار المفضّل الطبيعي الأول إلا أن المعروف هو أنه الأقل فعلًا والأصعب من بين الخيارات.

كل دولة تسعى لفرض القوة من دون اللجوء إلى خيارات عسكرية، لكن قليل من الدول تنجح في تطبيق ذلك، وفي نماذج قليلة أيضًا، ويجري الحديث دائمًا عن مدى صعوبة تفعيل الإجبار في موضوعات مصيرية كتلك الخاصة بالطاقة النووية،[5] ويمكن تقديم أمثلة على ذلك كفيتنام وكوسوفو وحرب الخليج. إن هذه الأمثلة تقدم دليلًا على عدم قدرة طرف قوي مثل الولايات المتحدة على إرغام الطرف الآخر الضعيف بالنسبة له من دون استخدام العنف.

وإذا كانت الضغوطات الاقتصادية والدبلوماسية بقيت عاجزة عن إخراج صدام حسين من الكويت، فإنه من الأصعب إجبار دولة كإيران على التراجع عن موقفها بشأن الطاقة النووية، وهذا الذي حصل، فقد وُجّهت انتقادات كبيرة لإدارة أوباما التي ضغطت من أجل فرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية، ودأبت جهات معينة بتكرار الادعاءات التي تقول إن الضغوطات الأمريكية هذه، والموجهة ضد دولة غنية بالنفط والغاز الطبيعي كإيران التي يفترض بأن لديها ارتباطات أيديولوجية وثيقة- لن تأتي بنتيجة.

وعند البحث عن أمثلة الإجبار في التاريخ يمكننا أن نجد عدة أدلة حول صعوبات تطبيق هذا الخيار؛ لكن إدارة أوباما أصرت في موقفها هذا، وإن الضغوطات التي كثفتها على إيران منذ عام 2012 ألحقت خسائر كبيرة بها، أما في المجال المالي فإن الرقابة الشديدة على الأنظمة المصرفية أضرّت بالاقتصاد الإيراني، وقد مرّ الاقتصاد الإيراني الذي اهتز بفعل الأزمات المتتالية التي شهدتها عملتها المحلية- باكتئابات كبيرة، وتشير بعض التوقعات إلى أن هذه المشكلات الاقتصادية أطاحت بنصف موارد إيران من النفط شهريًّا منذ 2011،[6] إضافة إلى ذلك فإن الهبوط السريع في أسعار النفط وضع إيران في مأزق أكبر.

وفي الفترة نفسها زادت التكاليف الأمنية لإيران.[7] ولا تزال إيران تدير حروبًا بالوكالة ضد العديد من الأطراف في المنطقة بدءًا من سوريا وانتهاء باليمن، وقد فتحت هذه الحروب ثغرات جديدة في الاقتصاد الإيراني الذي يعاني خسائر كبيرة، وقد نرى مستقبلًا انعكاسًا لحروب الوكالة على الاقتصاد الإيراني؛ وحاليًّا ليس لدينا أرقام في هذا الخصوص، لكن الحقيقة تشير إلى أن دلو إيران انفجر في أماكن مختلفة وبدأ يتسرب من أماكن عدة.

ومهما قطعت إيران من مسافات في الطاقة النووية فإنه لم يبق لديها خيار آخر سوى التفاوض مع الولايات المتحدة، وعند النظر إلى الموضوع من هذا الجانب نرى أن إدارة أوباما وصلت إلى الهدف الذي حددته، تمامًا بالطريقة التي أرادت استخدامها.

ومن هذا الجانب فإن الاتفاق جرى بالنمط الذي كانت الولايات المتحدة تتمناه؛ فالمطالب الأمريكية تحققت من خلال وثيقة التوافق بنجاح: الحرية التامة لمفتشي الأسلحة، وإبعاد إيران أكثر من عام عن إنتاجها السري للسلاح النووي الذي كان من أهم الأهداف... وقد حقق أوباما هذا الهدف من دون إطلاق رصاصة واحدة.

إن اعتماد الولايات المتحدة خلال تحقيق أهدافها على مفاوضات متعددة الأطراف بدلًا من دبلوماسية أحادية الجانب، ونجاحها في توجيه ذلك- يمكن أن يُسَّجل في قائمة المكاسب الأمريكية.[8]

كانت الولايات المتحدة تتعرض لانتقادات شديدة، ولفقدان السمعة الحسنة بشكل كبير نتيجة الدبلوماسية الأحادية الجانب التي اتبعتها خلال فترة إدارة بوش.

إن اعتماد الولايات المتحدة خلال تحقيق أهدافها على مفاوضات متعددة الأطراف بدلًا من دبلوماسية أحادية الجانب، ونجاحها في توجيه ذلك- يمكن أن يُسَّجل في قائمة المكاسب الأمريكية

وعلى العكس فإن إدارة أوباما لم تكتف بتفعيل الطرق الدبلوماسية المتعددة الأطراف في تحقيق جميع أهدافها في السياسة الخارجية بل تخلصت بنجاح من النشاز الناجم عن عدد المشاركين في المفاوضات المتعددة الأطراف، ونجحت بشكل ماكر في إيجاد الطرق المناسبة لفرض أهدافها.

وهكذا حصلت الولايات المتحدة على دعم التحالفات التي تضم الصين، وروسيا، وأطرافًا أخرى للوصول إلى أهدافها، لهذا فإن الولايات المتحدة حالت دون توجيه انتقادات محتملة تجاهها، بفضل كون الاتفاق اتفاقًا من أطراف متعددة.

إن تهديد الولايات المتحدة لإيران من طرف واحد، أو النتائج التي كان من الممكن أن تحققها بالطرق العسكرية ما كانت ثمينة بالنسبة لها إلى هذا الحد، فإذا تحول المفتشون الأمميون الذين من المتوقع أن تقودهم الولايات المتحدة إلى مؤسسة تفتش إيران باسم الأمم المتحدة من أجل أمريكا- فإنه لن يستطيع أحد عندها توجيه اتهامات للولايات المتحدة على أنها المسؤولة الوحيدة في هذا الخصوص.

إذا أردنا أن نوضح باختصار نقول: إن الولايات المتحدة حققت النتائج التي توليها أهمية كبيرة: فهي لم تكتف بتوقيف إنتاج إيران للطاقة النووية بل أجبرتها على التراجع، ولم تدفع من أجلها ثمنًا كبيرًا كالعمليات العسكرية، ووضعت هذه النتيجة، وأكسبتها الشرعية عن طريق المؤسسات الدولية، ومن خلال تفعيل مبدأ دولي متعدد الأطراف، واستطاعت الأمم المتحدة

عبر مفتشي الأسلحة كسب آلية طويلة الأمد من أجل الضغط على إيران ومراقبتها في كل المجالات، لا في مجال الأسلحة النووية فحسب.

مكاسب إيران على المدى الطويل

عند سرد مكاسب الولايات المتحدة الأميركية يمكن أن تظهر أمامنا صورة بخصوص الخسائر الكبيرة لإيران، وكما هو الحال في كل مرحلة مفاوضات فإن مكاسب هذه المفاوضات لم تكن لطرف واحد فقط،

فإيران أيضًا حققت مكاسب بشأن بعض متطلباتها، ولو لم تكن القيادة الإيرانية مقتنعة بهذه المكاسب ما لجأت إلى هذا التفاهم، وما روّجت للاتفاق على أنه انتصار، وهذا التقديم الذي تظهره إيران يوجد فيه قسم من الحقيقة، كما يوجد فيه قسم مبالغ فيه ناجم عن الدعاية.

ويمكن تعريف هذا الاتفاق الذي لم يكن خيارًا لإيران بل اضطرت لتوقيعه- على أنه اتفاق ألحق أضرارًا كبيرة بمصالح إيران على المدى القريب والمتوسط.

لكن تعدّ الحكومة الإيرانية التي وقّعت على اتفاق وقف إطلاق النار هذا- أنه متنفس لها على المدى القريب والمتوسط، وترى أنها ستستخدم هذه الخبرة النووية على المدى البعيد.

ولهذا الموضوع نسبة كبيرة من الواقعية، وفي هذا السياق يمكن التفكير بأن إيران الطرف الرابح على المدى البعيد؛ لأن أهم مصدر لإنتاج الطاقة النووية هو علم الطاقة النووية الذي أصبحت إيران تمتلكه بالفعل، وخصوصًا أنه لا نستطيع إلى الآن القول إنه توجد خطة لدى الولايات المتحدة لعرقلة إيران عن مشروعها. في الحقيقة يمكن عدّ تفكير كهذا بأنه مبني على أسس سليمة ومدعومة بأمثلة تجريبية، وأيضًا يمكن القول إنه متوافق جدًّا مع الفرضيات النظرية لتصنيع السلاح النووي.

إذا نظرنا إلى الموضوع من ناحية الأمثلة السابقة، وإذا افترضنا أن المرحلة ستعطي نتائج مماثلة- نجد أنه ليس لدى واشنطن مؤشرات إيجابية على المدى الطويل.

تعدّ الحكومة الإيرانية التي وقّعت على اتفاق وقف إطلاق النار هذا- أنه متنفس لها على المدى القريب والمتوسط، وترى أنها ستستخدم هذه الخبرة النووية على المدى البعيد

ونرى أن كل المفاوضات النووية التي أجريت إلى الآن والتي استمرت على هذا السياق وتعرضت فيها الدول المعنية للضغط- نجحت تقريبًا في تصنيع السلاح النووي.

والنموذج الوحيد المغاير لهذا الأمر هو ليبيا، فإذا راعينا تأثير الشروط فيها عقب حرب العراق نرى أن العامل المؤثر الذي ردع ليبيا ليس الضغط الدبلوماسي والاقتصادي الدولي، بل احتمالية خوضها حربًا مع إدارة بوش.

إن إدارة بـوش التـي حاربت العراق أعطت انطباعًا بأنها سـتلجأ إلى الحل العسـكري بخصوص موضوع إنتاج أسـلحة الدمار الشـامل، لذلك رأت ليبيا التي كانت في بدايات هـذه المرحلـة- أن تعرضها لنفس المصير وارد جدًّا، لكن إذا أخذنـا بعين الاعتبار المرحلة التي وصلت إليها إيران في إنتاج الطاقة النووية نرى أنها في مراحل متطورة جدًّا عما كانت عليه ليبيا، وعَدّ الوضع الليبي مختلفًا كثيرًا عن وضع إيران- لا يقدم لنا دليلًا كافيًا للدفاع عن فكرة أنه يمكن عرقلة إيران عن مشروعها، وانطلاقًا من هذا المبدأ نسـتطيع القول إن الوضع في دول مثل باكسـتان وكوريا الشـمالية أشـبه بوضـع إيران، وانطلاقًـا من الأمثلة المماثلـة يمكن الدفاع عن الرأي الذي يقول إن إيران سـتنجح عـلى المدى الطويل في إنتاج السـلاح النووي.

وإن الضغوطـات لم تُجـد نفعًـا تجـاه كوريا الشـمالية، ولكون هـذه البلاد طرفًـا بعيدًا عن الأسواق العالمية فإن ذلك عزز من قدراتها بتحمل الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية تجاهها.

وعـلى الرغـم مـن أن إيران لم تكـن دولة معزولـة مثل كوريا الشـمالية إلا أنـه من الممكن تشبيهها بالأخيرة في هذا الخصوص إلى حد كبير.

ورغـم تأثـر إيـران اقتصاديًّا إلى حد كبير بهبوط أسـعار النفـط وتدهـور اقتصادها نتيجة انخفـاض قيمـة عملتها المحليـة، إلا أن ذلك لم يأت بالنتائج السياسـية والاجتماعية التي كان الغـرب يتمناها، فالضغوطات الاقتصادية والدبلوماسـية ضد إيران لم تؤدّ إلى عدم اسـتقرار سياسي أو حراك اجتماعي فيها.

وإذا استمرت العواصم الغربية في فرضياتها الخاطئة بأن الأزمات الاقتصادية ستؤدي إلى ثـورة في إيـران، فإن إخفاقها في إيران مرة أخرى وارد بقوة؛ بـل على العكس إن الضغوطات التـي تمـارس ضد إيـران وبخاصة في مجال الطاقة النووية لم تـؤدّ إلى شرخ اجتماعي، بل يمكن القول إنها أدّت إلى تكامل سياسي واجتماعي فيها.

ووضـع واشـنطن بالنسـبة للـدول الأخرى التي تسـعى إلى تطويـر أسـلحة نووية- ليس مشرقًـا، فعلى سـبيل المثـال نجحت فرنسـا والهند وبالأخص باكسـتان في إنتاج سـلاح نووي رغم المعارضة الشـديدة من واشـنطن. والحقيقة أن عدم نجاح إيران في تحقيق ذلك على المدى الطويل سيكون مفاجئة أكبر، ومن الممكن القول إن الضغوطات التي واجهتها هذه الدول ما عدا باكسـتان لم ترق إلى مسـتوى الضغوطات تجاه إيران، إلا أنه يمكن القول إن وجود مسافة بين إيران والنظام العالمي أعطى فرصة لإيران.

وعند النظر إلى الموضوع من جانب الفرضيات النظرية لإنتاج السـلاح النووي- تظهر أمامنا من جديد صورة مماثلة، عندها يمكن النظر إلى إجابات عن أسـئلة، منها: لماذا تسعى دولة في هذا الوضع إلى الحصول على سلاح نووي؟ ولماذا تتخلى عن المطالبة بسلاح نووي؟

يمكن الإجابة عن هذا من جهات مختلفة، لكن بشـكل عام تبرز أمامنا إجابتان: الأولى الأسـلحة النووية أفضل آلة دفاع، والثانية هي أن الدول التي لم تكن تحت حماية درع المظلة النوويـة لـن تتخلى عن هدفها في إنتاج السـلاح النووي، وإيران مـن حيث المبدأ من أفضل الأمثلـة التي تمتلك هذين العنصرين، فإيران ليسـت تحت المظلـة النووية لأي دولة حليفة، ولذلك لا تشـعر بأنها في أمان.

وعلى العكس تمامًا فهي تشـعر بنفسـها أنها ضعيفة تحت التهديدات المسـتمرة من دولة عظمـى كالولايات المتحدة التي تربطها بها علاقات سـيئة للغاية، ولا تشـعر أبدًا أنها تحت حمايـةأيمـنحلفائهـا.

وإذا فرضنا أن إيران سرّعت من جهودها المستمرة منذ 30 عامًا، وبخاصة في حربها مع العـراق في مجـال الطاقة النووية- يظهر لنا أن إيران ترى في الأسـلحة النووية مخرجًا وحيدًا لبقائهـا، ومـن جهة أخـرى ليس سرًّا أن إسرائيل هـي التي تمتلك سـلاحًا نوويًّا في الشرق الأوسط، وعندما تجتمع هذه الأمور في مكان واحد فإنه ليس من الصعب التوقع بأن إيران

ستصرّ على موضوع السلاح النووي. وستستمرّ في البحث عن السلاح النووي ما لم يتغير أحد هذه الشروط.

ويمكن للدول الغربية أن ترى أنها حققت نصرًا دبلوماسيًّا تعجيزيًّا على إيران بعد مدة طويلة؛ لكن بالمقابل لا يعني تراجع الخصم بالضرورة نيل انتصار مؤكد. فمثل هذه الصراعات لا يمكن نيلها بالهيبة، بل لابد من التركيز على النتائج الملموسة

إن اضطرار إيران إلى التنازل عن موقفها هو الادعاء الأقوى لدى المدافعين عن فكرة أن إيران كانت الطرف الخاسر، وأن الطرف الرابح كان الدول الغربية، والذين يرددون هذا الادعاء ويعدّون بشكل عام أن التفاهم كان انتصارًا للولايات المتحدة- يرون أن عناد إيران في موقفها الرافض للتفاوض حتى الآن، وعدم امتلاك الدول الغربية أدوات الضغط الكافية عليها لإجبارها على التنازل عن موقفها- انتصار دبلوماسيّ لها، ورغم أحقية هذا الادعاء في بعض جوانبه بمعناه الوصفي إلا أنه ضعيف جدًّا من حيث تحقيقه أهدافًا ملموسة، ومن الممكن عدّ إجبار الخصم على التنازل في مثل هذه الاتفاقات الدبلوماسية نتيجة مهيبة، لكن الهيبة ليست وضعًا لها مقابل ملموس، وقد ترى إيران في هذا الأمر أنه فقدان هيبة، ولذلك نتفهم دفاعها عن الاتفاق باستمرار، وعدّها إياه نصرًا لها.

ويمكن للدول الغربية أن ترى أنها حققت نصرًا دبلوماسيًّا تعجيزيًّا على إيران بعد مدة طويلة؛ لكن بالمقابل لا يعني تراجع الخصم بالضرورة نيل انتصار مؤكد، فمثل هذه الصراعات لا يمكن نيلها بالهيبة، بل لابد من التركيز على النتائج الملموسة.

ومن الطبيعي جدًّا أن يكون هناك من ينظر إلى اتفاق كهذا على أنه خطوة لتحقيق نتائج ملموسة في المستقبل.

والمدافعون عن هذا الرأي يرون أنه ليس هناك وقت كاف للوصول إلى نتائج ملموسة، لكن قد ينتج عن فترة 10 أو 15 عامًا الكثير من الأمور، وأن حدوث تغيير محتمل في النظام الإيراني سيأتي بنتائج ملموسةٍ إلى حدّ كبير، لذلك يرون أن تأجيل المشكلة سيأتي بنتائج أفضل من عدم تأخيرها.[9]

لكن حتى خلال هذه الفترة التي يتوقع أن تفضي إلى نتيجة نرى أن الدول الغربية لا تملك أي آلة ضغط إستراتيجية.

وإذا وضعنا في الحسبان حجم المساعي والوقت اللازم لتطبيق الحظر الحالي على إيران، ولإقناع الرأي العام الغربي والدول الأخرى بهذا الحظر، وبخاصة بعد أن أثبت النظام الإيراني متانته في أكثر من مرة- نرى أنه ليست هناك أسباب كافية للشعور بهذا التفاؤل؛ ولاسيّما أننا ندرك أن الشركات الغربية ستتدفق في السنين العشر القادمة إلى إيران التي أحوج ما تكون إلى الاستثمارات، ولا يخفى على أحد بدء لقاءات اقتصادية في طهران.

وفي حال فرض حظر جديد على إيران، لا ندري مدى استجابة الشركات التي استثمرت هناك على مدى عشر سنين للقيود الأمريكية خلال فترة قصيرة، لكننا نتوقع أنها ستحتاج إلى فترة زمنية أطول من التي قبلها.

ومن جهة أخرى فإن رهان الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة على سقوط النظام الإيراني يعدّ أيضًا مؤشرًا على عدم وجود خطة أخرى لديهم، ولا يوجد أيّ عنصر يؤيّد سبب فاعلية هذا الاحتمال الذي اختُبر عدة مرات وانتهى بالإخفاق.

إلا أنه وعلى الرغم من ذلك فإن واشنطن مدركة أن هذه الاتفاقية خيار أفضل من الوضع الأسبق، وقد منح مجلس الشيوخ الأمريكي إدارة أوباما قبل القرار المتخذ في أيار/ مايو الصلاحية الكاملة في المفاوضات.

ومن ثَمّ فإن البنية التحتية اللازمة من أجل التعاون في وضع الجاهزية، وقد فضلت واشنطن ضمن هذا الإطار خيار إرسال إشارات إيجابية إلى الطرف الآخر، وأخذت الإدارة الأمريكية -المعروف عنها إخفاؤها موافقة البرلمان بشكل عام- دعم البرلمان أيضًا قبل الذهاب إلى الاتفاقية؛ وذلك من أجل إظهار رغبتها في ذلك الأمر.

وإن موقفًا كهذا له أهمية من أجل توضيح الطرف الآخر وتأسيس الثقة من خلال القضاء على احتمال الانخداع في المفاوضات، فإذا كانت الإدارة الأمريكية تتحرك بشكل مكشوف في اتفاقية ما كما هو الحال هنا، يمكن أن يُفسّر ذلك بأنه مؤشر على الرغبة في التعاون.

في هذا الإطار، يبدو أن الطرف الأمريكي في اللقاءات قد حلّ المشكلة بنسبة كبيرة، وخلق انطباعًا بأنه سيقبل بهذا الاتفاق بكل سرور، وستدخل في مجال التعاون.

ويمكن القول باختصار إن إيران المقيدة في مجالات عدة كأنها اشترت فترة زمنية تتنفس فيها من خلال هذه المفاوضات.

وإذا نظرنا إلى تاريخ الانتشار النووي، وأخذنا بعين الاعتبار التقييمات النظرية حول التسلح النووي- نرى أن الإيرانيين يخططون للخروج بشكل مربح من هذه الاتفاقية في المدى البعيد، ويبدو أن هذا التخطيط خاطئ إلى حد كبير.

وفي الفصل الآتي سنقيّم بشكل عام نوعية النتائج التي سيؤدي إليها الاتفاق، وذلك من خلال التقييمات حول إصابة الحسابات في هذا الشأن أو لا، كما سنبحث فيه أيضًا: من سيكون الرابح في هذا الأمر: صاحب الحسابات البعيدة المدى أم القصيرة المدى؟

جذور الاتفاقية ونتائجها

إلى أين نتجه من هنا؟ كلنا نموت في المدى البعيد.

من السهل أن تجد إيران أتباعًا لها بعد خلقها انطباعًا حول أهمية الربح على المدى البعيد، وأنها عقدت اتفاقًا ناجحًا.

وفي النهاية يمكن أن تظهر مسألة الطاقة النووية أيضًا والتي يجري الحديث عنها- أمرًا يتطلب إجراء حسابات بعيدة المدى.

وفي هذا الإطار إذا كانت إيران هي الرابحة على المدى البعيد، واستطاعت يومًا ما تصنيع السلاح النووي، فإن القول إن إيران هي الرابحة في هذا الموضوع يستند إلى أرضية منطقية جدًّا، إلا أنه من غير الممكن القول عن هذا الأمر المتناسق داخليًّا إنه ينطبق على الخارج أيضًا، ولابد على وجه الخصوص إدراك أن حسابات الربح على المدى البعيد لا تكون عادة حسابات إيجابية؛ بسبب خصائص العلاقات الدولية نفسها؛ ولأن المدى البعيد بالنسبة للعلاقات الدولية طويلٌ جدًّا، ولا يمكن معرفة من الذي سيكون الموجِّه على المدى البعيد؟ لذلك عند النظر من هذه الناحية فإن الدول للأسف لا تخطو خطوات تعتمد على حسابات بعيدة المدى، وكما يقول كينس: "كلنا ميتون على المدى الطويل".

ولا يوجد ضمان لإيران التي اضطرت للتراجع اليوم من أن تعيش المشكلة نفسها مستقبلا، وبخاصة أن حساباتها على المدى البعيد أمنيات أكثر من كونها آمالًا عقلانيةً.

ثانيًا إن الحسابات البعيدة المدى غامضة، فالمدة التي تظهر اليوم على أنها لصالح طرف ما قد تكسب وضعًا آخر حسب تغيير الأحداث أو استمراريتها.

والأهم هو كيفية استخدام المدة لا المدة نفسها، وإذا قيمنا الموضوع من وجهة النظر هذه، فإن احتمال تحكّم الولايات المتحدة بإيران ليس في مجال تصنيع السلاح النووي فحسب؛ بل في جميع المجالات الأخرى بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال مراقبي الأمم المتحدة، ويبدو أن هذا الاحتمال أكبر من احتمال مراقبة امتلاك إيران السلاح النووي فقط؛ لذلك إذا تناولنا الاتفاق عمومًا نجد أن مكاسب إيران فيه قليلة بالنسبة لمكاسب الولايات المتحدة، وذلك بسبب النقطتين الأخيرتين.

وإذا تناولنا هذين الموضوعين كلًّا على حدة يجب التفكير بالدرجة الأولى بمكانة الحسابات البعيدة المدى في العلاقات الدولية، والتفكير بأن العمل على حسابات بعيدة المدى في أمثلة عن التعاون كمفاوضات الطاقة النووية له فوائد أكبر- هو قناعة شائعة، وبخاصة بالنسبة للمفهوم المؤسساتي الليبرالي فإن الدول ليست عمياء إلى درجة أن تبني حسابات قصيرة الأمد؛ بل تُعِدّ حسابات عقلانية ومنطقية بعيدة المدى؛ لأنها ترى أن الحسابات الطويلة الأمد تكون مربحة دائمًا. إن "ظلال المستقبل" تُبنى فوق القرارات المتخذة في الحاضر، ويُعتَقد أن من المربح التصرف عبر النظر إلى المستقبل.

ويرى الخبراء الذين يحاولون توضيح ذلك أن التعاون على المدى البعيد يكون هو المربح، إلا أن هذا الحساب في الواقع يستند إلى منطق تكرار اتخاذ الدول قرارات مشابهة لبعضها في نماذج مختلفة، مع أن العلاقات الدولية لا تدع للأسف أرضية للحسابات ذات المدى البعيد، وبخاصة المسائل التي من قبيل الطاقة النووية، فهي لا تقدّم لصاحب القرار خيارات واسعة؛ وذلك بسبب أهميتها الحيوية، وليس هناك ضمان لكسب نتيجة في المستقبل عُجِز عن كسبها في الوقت الحاضر، ولاسيّما أنه لا يمكن استخلاص نتيجة أن المستقبل سيكون أفضل من الحاضر بالنسبة لإيران، وسيبقى السؤال حول كيفية انتقال إيران إلى موقع أفضل معلَّقًا بلا جواب طوال المدة التي لم تحصل فيها نقطة تحول في النظام العالمي على المدى البعيد لصالح إيران.

كما أنه لا يمكن عدّ الوقت وسيلة مفيدة ما لم يعمل ضد القوي، وإن افتراض حصول نقطة تحول على المستوى الإقليمي والعالمي أيضًا لصالح إيران خلال السنوات العشر أو السنوات الخمس عشرة القادمة- سيكون افتراضًا زائفًا لا داعي له بالنسبة للإيرانيين، إضافة إلى ذلك فإن الوقت يعمل في اتجاهين، وسيمتلك الأمريكان مع الزمن فرصًا أخرى لتطوير إستراتيجيات مختلفة ضد إيران، وأخيرًا فإن الولايات المتحدة لم تستهلك أيًّا من الخيارات الأخرى، وسيكون بإمكان الأمريكيين في السنوات العشر أو الخمس عشرة القادمة تناول جميع الإستراتيجيات التي تناولوها حتى الآن.

وخلال هذه المدة الزمنية ستكون الاحتمالات -بدءًا من العقوبات الاقتصادية، والعزلة الدولية، والمضاربات في أسعار النفط، وصولًا إلى التدخل في شؤون إيران الداخلية، وإجبارها على التراجع عن حروب الوكالة في التوازنات الإقليمية، بل وحتى ضربها- مطروحة على الطاولة، ومن ثَمّ ليس هناك أي سبب لافتراض أن الوقت يعمل بشكل حتمي لصالح إيران.

ومن المحتمل أن الإدارة الإيرانية أيضًا تعي هذا الأمر إلا أنها تريد المبالغة في أهمية اكتساب الوقت وذلك بغية الدعاية السياسية، ولو تُرك لها الخيار فمن المحتمل أنها كانت تفضل الربح في المدى القريب على البعيد منها.

وأما الحقائق الأخرى التي تدعم قناعة أن الوقت لصالح إيران فيتعلق بما سيحدث في أثناء مرحلة التفتيش، فقد تظهر في هذه المرحلة آراء تنطلق بشكل خاص من سجل إيران الدبلوماسي في مثل هذه العمليات،[10] وبحسب هذا المفهوم فإن طهران راضية عن مراقبي الأسلحة، إلا أنها تستطيع إيجاد طرق لعرقلتهم، ومراوغة الرأي العام العالمي بشكل ما.[11]

وهذه المقولة/ الحكاية صحيحة نوعًا ما، وإذا نظرنا إلى النماذج النووية الأخرى، وإلى سجل إيران الدبلوماسي فإنا لا نجد أدلة كافية تبعث على تفاؤل مراقبي الأمم المتحدة في هذا الشأن، إلا أن التحليلات من هذا النوع قد تتحول إلى قراءات أحادية لتركيزها فقط على إيران.

كما أن مهارة إيران في مثل هذه المناورات معروفة لدى الجميع؛ بل حتى إنها تعبير مبتذل، وتُحوِّلُ مثل هذه التعبيرات المبتذلة أحيانًا التحليلات إلى أن تُحفَظ عن ظهر غيب، وإذا أعدنا النظر مرة أخرى بالتخلّص من هذا الحفظ عن ظهر غيب يظهر لنا وجود جانبين لمرحلة التفتيش هذه أيضًا.

في الواقع يمكن النظر إلى مرحلة التفتيش على أنها استمرار للمباحثات، بل حتى إنها جزء منها، وفي هذا السياق فإن التفكير بعدم فاعلية الأسباب التي دفعت إيران إلى المباحثات الرسمية في أثناء مرحلة التفتيش أو إلى إعاقة إيران عملية التفتيش- أمر ليس في محله.

إن مراحل التفتيش التي يجري الحديث عنها قد حُضِّرت من خلال مباحثات مكثفة، وبشكل لا تقبل الفراغ أبدًا، وعلى الرغم من ظهور بعض الثغرات على المستوى الفعلي، إلا أنه يجب القول إن الاتفاق أمر محزن جدًّا لإيران، أما للأمريكيين فهو نتيجة أكثر من المتوقع، ولو كان ذلك مكتوبًا فقط.[12]

أما الثغرات التي تظهر خلال التطبيق، فلا يمكن القول أيضًا إنها إيجابية بالنسبة لإيران؛ فالأمريكيون لن يترددوا في سد الثغرات المحتملة التي ينبغي سدها ميدانيًّا، وسيستمرون في اتهام إيران في هذا الشأن من خلال إلصاقهم بها تهمة محفوظة عن ظهر قلب، وهي أنها لا ترغب في التفاهم.

أصبحت إيران بلدًا خاضعًا لتفتيش أسلحته وتابعًا لإستراتيجية التقييد التقليدية، وتعدّ إستراتيجية التطويق منهجًا قد يُفضّله الأمريكيون كثيرًا، وبخاصة إذا وضعنا أمام أعيننا نموذجي الاتحاد السوفييتي والعراق

لكنّ عملية التفتيش هذه قد تعني مع الزمن أنها تدخّل في العديد من مجالات السيادة الإيرانية، وسيكون الجانب الأمريكي قد وصل إلى غايته في إمكانية السيطرة على إيران في الشأن النووي، بل حتى في المجالات الأخرى أيضًا، وذلك بخلقها أزمات مدروسة، ونشرها في الأوساط الغربية بأن إيران تتهرّب من التفتيش.

ويمكن النظر إلى مرحلة التفتيش هذه على أنها منهج تريد إدارة أوباما بالتحديد نقله إلى دولة كإيران؛ فلدى أوباما نية بعدم التدخل في الأزمات الدولية بشكل مباشر، وتطبيق إستراتيجية التقييد من خلال السبل الدبلوماسية والمؤسسات الدولية في الشأن الإيراني أيضًا.

وفي هذا الصدد أصبحت إيران بلدًا خاضعًا لتفتيش أسلحته وتابعًا لإستراتيجية التقييد التقليدية، وتعدّ إستراتيجية التطويق منهجًا قد يُفضّله الأمريكيون كثيرًا، وبخاصة إذا وضعنا أمام أعيننا نموذجي الاتحاد السوفييتي والعراق.

ويمكن النظر إلى مرحلة التفتيش هذه على أنها نوع من التقييد، وإن لم يكن كالذي فُرضت على العراق في تسعينيات القرن الماضي، حيث سيكون بإمكان الولايات المتحدة أن تتدخل في السيادة الإيرانية دائمًا، وستكون الأخيرة عرضة لآلة تقودها واشنطن، وإن الظن بعدم تحويل الأمر إلى آلة تتحكم فيها الولايات المتحدة باليد، ليس إلا تفاؤلًا زائفًا لا لزوم له، كما أنه يجب عدم المبالغة أيضًا في احتمال تحوّل إيران إلى مركز لجذب الاستثمار في المنطقة.

ويمكن عند التفكير بإزالة العقوبات الاقتصادية ذات الأمد البعيد التنبؤ بزيادة حجم الاستثمارات والتجارة في إيران، إلا أن انتظار دخول الولايات المتحدة على وجه الخصوص في علاقات وثيقة مع إيران يكون أمرًا سخيفًا، فإن واشنطن لا تستطيع غضّ النّظر عن قلق السعودية وإسرائيل الدولتين الحليفتين لها في المنطقة، كما أنه من غير الصواب أيضًا تسليم أمريكا نفسها تمامًا لهذا القلق.[13] في الواقع هي تسعى إلى استمرار التوازنات التي أنشأتها في الشرق الأوسط، واتباعها نهج إشعار كل طرف في المنطقة بأنها مجبورة تجاهها.

وإن الأمر الأهم خلال هذه المدة الزمنية هو احتمالية توجّه الشركات الأوروبية، والروسية والصينية إلى إيران، وهذا الأمر ورادٌ جدًّا، ولاسيّما أنه في حال عدم تحقيق الولايات المتحدة تكيفًا وموائمة ما فمن الواضح أن ممثلين كروسيا والصين بل حتى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ستسارع إلى ملء الفراغ الموجود في إيران، إلا أنه يجب التفكير أيضًا أن طهران غير جاهزة بعد للاستثمارات، وبخاصة طويلة الأمد منها.

وستعاني إيران التي ستخضع لمراقبة دائمة طوال السنوات العشر أو السنوات الخمس عشرة القادمة صعوبات في جذب المستثمرين على المدى الطويل، لذا لا نتوقع في هذا الإطار ارتياحها من الجانب الاقتصادي.

ولا يوجد لدينا في الوقت الحاضر معطيات كافية كي نتخيل شرق أوسط ذا مركزية إيرانية كما يُبالَغ، لأن هذا يعني أنه يجب علينا انتظار تغيّر موازنات القوى الإقليمية على المدى القصير والمتوسط.[14]

وعند جمع هذه الرواية بشكل كامل يظهر لدينا تكافؤ نتائج المفاوضات مع الأسباب المؤدية إليها.

إن إيران اضطرت إلى القبول بهذا الاتفاق بسبب فقدانها مقاومتها، والواقع أنها في موقف مدّت فيه يدها إلى الولايات المتحدة باتفاقية تظهر على أنها ستتخلص من خلال من العزلة، وإن كانت مسألة كم ستخسر من يدها الممدودة لا تزال موضع نقاش، إلا أن العملية قد بدأت، وإن تعاونًا تتباين فيه القوّة بين أطرافها إلى حد كبير ليس تعاونًا مبنيًا على الارتباط المتبادل بين أطرافها، بل شكل من أشكال علاقة ارتباط الضعيف بالقوي بشكل أكبر.

يمكن عند التفكير بإزالة العقوبات الاقتصادية ذات الأمد البعيد التنبؤ بزيادة حجم الاستثمارات والتجارة في إيران، إلا أن انتظار دخول الولايات المتحدة على وجه الخصوص في علاقات وثيقة مع إيران يكون أمرًا سخيفًا. فإن واشنطن لا تستطيع غضّ النّظر عن قلق السعودية وإسرائيل الدولتين الحليفتين لها في المنطقة

النتائج المحتملة للشرق الأوسط

على الرغم من ظهور مسألة الطاقة النووية الإيرانية وكأنها في مجال اهتمام القوى الكبرى، وبخاصة الأمريكية منها، ومناقشتها من هذا المنظور على أنها أجندة يومية في كل مكان- إلا أنها في الأصل مسألة إقليمية، ومن ثَمّ ستكون نتائجها الإقليمية أكثر، إلى درجة لا يمكن قياسها بنتائجها العالمية، وأبسطها أننا إذا افترضنا إزالة القيود الاقتصادية والدبلوماسية الكبيرة والمفروضة على إيران، نستطيع التوصل إلى نتيجة ظهور فرص لصالح طهران في المنطقة، إلا أنه لا تجب المبالغة في هذه الفرصة، فإن طهران ستستمر بفضل المجال المتاح لها في الاتفاق بالاستمرار في زيادة قواعد اشتباكها الإقليمية.[15]

إلا أننا إذا وضعنا بعين الاعتبار تحوّل قواعد الاشتباك هذه إلى عملية انتشار حتى الآن، وتسبب ذلك في ردّات فعل للدول الإقليمية- فإن إيران ستتسبب في تشكيل ائتلافات في المنطقة.

إن تملك إيران للأسلحة النووية في الأصل مسألة إقليمية، وإن اعتبار إيران المالكة للأسلحة النووية بأنها تشكّل تهديدًا كبيرًا لأمريكا التي تبذل جهودًا أكبر في هذا الشأن- ما هو إلا مبالغة في هذا التهديد، فمن الحقائق المعروفة ميول التقاليد الأمنية القومية لأمريكا إلى مبالغة مثل هذه التهديدات، إلا أننا إذا تخلصنا من هذا الخطاب وتناولنا المسألة بتأنّ فمن الممكن حينها القول إن إيران التي تمتلك الأسلحة النووية لا تشكّل تهديدًا لأمن الولايات المتحدة لا على المدى

القصير ولا المتوسط، ولن تشكل إيران تهديدًا لأمريكا وإن صنعت السلاح النووي؛ لأن طهران تفتقر إلى تكنولوجيا توصل بها هذه الأسلحة إلى واشنطن، والقنبلة النووية وحدها لا تعني شيئًا؛ لأن هذه القنابل تتطلب أنظمة صواريخ، وطائرات قاذفة، أو غواصات نووية كي ترسلها إلى مسافات بعيدة، مستخدمة تكنولوجيا الأقمار الصناعية.

وما دامت هذه الأنظمة المناسبة غير متوفرة فمن غير الممكن أن تشكّل الأسلحة النووية تهديدًا، وبخاصة بين القارات، وأما الأسلحة النووية التي سُترسَل من خلال صواريخ قصيرة ومتوسطة المدى فلا تشكّل تهديدًا للولايات المتحدة.

وتطوير أنظمة الصواريخ العابرة للقارات تتطلب تكنولوجيا عالية جدًّا من الأقمار الصناعية، ولا توجد لدينا أسباب تدفعنا للتفكير بامتلاك إيران لإمكانيات من هذا النوع سواء على المدى القصير أم المتوسط، وحتى لو طُوِّرت هذه التكنولوجيا فمن غير الممكن أن تدخل إيران في حرب نووية ضد الولايات المتحدة الأمريكية عند مراعاة الموقع الجغرافي لكلا البلدين، إذ إن الضربة الموجهة في الحرب النووية ستكون الأولى لا الثانية؛ يعني أن إيران لو ضربت الولايات المتحدة فإن حدود جغرافيتها تعجز عن التصدي لضربات مماثلة من الأخيرة التي تمتلك الإمكانيات والجغرافيا الواسعة من أجل ذلك.

وفي هذا الإطار فإن الحساسية التي تظهرها الولايات المتحدة تجاه إيران بين الفينة والأخرى في موضوع السلاح النووي مرتبطة بعلاقتها مع إسرائيل، ويمكن التلميح بأن الموقف الأمريكي المصرّ متعلّق بحماية إسرائيل، وهذا المنطق يحمِل شيئًا من الصحة والحقيقة، إلا أن أمريكا اختارت هذه المرة طريق المفاوضات رغمًا عن إسرائيل، وقد وردت تصريحات في أثناء زيارة نتنياهو إلى واشنطن قبيل الانتخابات بأن إسرائيل كانت منزعجة جدًّا من هذه المفاوضات، وأنها تقترح وجوب اتخاذ تدابير أقسى من التي قبلها، ولا شك أن من الطبيعي انزعاج إسرائيل من إيران وهي تمتلك السلاح النووي.

إلا أنه من الممكن القول من جهة أخرى أن تل أبيب تبالغ أيضًا في هذا التهديد، إذ حتى لو طورت إيران السلاح النووي فإن هذا لا يعني بالضرورة أن إسرائيل سوف تُقصف، وأبعد ما يمكن أن يحصل هو نشوء توازن نووي بينها وبين إيران، والحقيقة أن الأسلحة النووية بطبيعتها تعدّ تهديدًا إذا كانت موجودة بيد طرف دون الآخر، فعلى السبيل المثال تشكل الأسلحة النووية تهديدًا إذا كانت تمتلكها الولايات المتحدة ولا تمتلكها اليابان، إلا أنه وكما لاحظنا في النموذج الأمريكي- السوفييتي، والهندي- الباكستاني فإن كان الطرفان يمتلكان هذا السلاح، فإن احتمال استخدامه منخفض جدًّا.

وللأسلحة النووية تأثير الكرة البلورية،[16] حيث تظهر للأطراف التي قد تشارك في الحرب نتيجة الحرب بنمط واحد فقط، فقد يكون في الحرب النووية كل شيء ما عدا الفائز، والدول

لا تدخل في حرب تتيقّن من أنها ستزول بعدها؛[17] لذلك لا تُستخدم الأسلحة النووية، لكون هذه المعلومة تتراءى أمام أعين القادة بشكل واضح، ولا يكتفي هذا النوع من الأسلحة بعرقلة حدوث حروب نووية فقط؛ بل يمتلك تأثيرًا يعيق من خلاله حتى حدوث حروب تقليدية أيضًا،[18] إذ لم يحدث اشتباك ساخن بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي طوال الحرب الباردة، كما توقفت الاشتباكات المسلحة حتى في كشمير، بدءًا من لحظة نشوء توازن نووي بين الهند وباكستان، وحتى لو طورت طهران سلاحًا نوويًّا فإن هذا الأمر لا يعدّ مميتًا بالنسبة لتل أبيب، إضافة إلى ذلك يجب ألا نبالغ أيضًا في التوتر الأيديولوجي بين البلدين، وكونهما يستمران في هذا التوتر اللفظي فإنهما يستخدمانه كما يحلو لهما، إلا أنه قد ظهر بشكل واضح، وبخاصة من خلال التطورات الأخيرة- عدم وجود توتر جيوسياسي بين إيران وإسرائيل.

ومن ثَمّ لن يكون من الخطأ القول بمبالغة إسرائيل في عرض قلقها بشأن التهديدات المتعلقة بالسلاح النووي، وإنّ إحدى المسائل المهمّة التي تهمّها هي في الحقيقة مسألة إطالة عزلة إيران الدولية.

لذلك عند النظر من هذه الزاوية فإن المفاوضات لن تأتي بنتائج سلبية للولايات المتحدة وإسرائيل، ولاسيّما إذا وُضِعَ في الحسبان إمكانية السيطرة على إيران من خلال مفتشي الأسلحة، واستمرار نمط العلاقات المُحْكَمة، حينها يظهر لنا أن إيران تحت السيطرة على الأقل خلال السنوات العشر أو السنوات الخمس عشرة القادمة.

في الواقع يمكن القول إن هذه المفاوضات ومسألة السلاح النووي ستولّد نتائج مباشرة أكثر لكل دول المنطقة عدا إسرائيل، حيث تتابع العناصر الإقليمية الأخرى كالسعودية، ودول الخليج، وتركيا العملية بدقة، وتحاول أن تتخذ موقفًا تجاهها.[19] ويمكن أن تنظر هذه الدول إلى عدم إمكانية إنتاج إيران للسلاح النووي على المدى القريب والمتوسط، على أنه نتيجة مريحة لهم، وفي مثل هذه الحالة ستسبب إيران التي ستتفوق على دول المنطقة بامتلاكها السلاح النووي تغيّرًا في التوازنات الإقليمية بشكل مختلف عن إسرائيل، بينما من الممكن القول الآن إن ذلك لن يحدث، إلا أنه من الأمور التي في غاية الأهمية أيضًا كيفية استثمار العناصر الإقليمية للمديين القصير والمتوسط؛ لأن وصول إيران إلى هذه القوة في المدى البعيد سيبقى واردًا، ودول المنطقة ليس لديها ضمانات كإسرائيل.

ويمكننا القول إن هذا الخصوص لا يعدّ أمرًا عاجلًا لدول المنطقة في الوقت الحالي، إذ إن جميعها ستقوم بحسابات طويلة الأمد.

إلا أن التأثير الحقيقي لهذه المفاوضات على المنطقة سيكون في المسائل التقليدية، فبينما تهدف إيران في هذا الاتفاق إلى إيجاد متنفس لها فإنها تفكّر من جهة أخرى بامتلاكها توجيه طاقتها إلى مجالات أخرى، وعلى رأسها حروبها بالوكالة في كلّ من سوريا، والعراق، واليمن، والأزمات الاقتصادية، والعزلة الدولية.

ويعتقد الإيرانيون أنهم يقفون في نقطة صحيحة تمكنهم من توجيه مجرى مستقبل المنطقة، في حين لا يجدون سبيلًا سوى إحياء اقتصادهم فيما يتعلق بالمجالات المذكورة أعلاه والمرتبطة ببعضها بعضًا، فقد حددت إيران أهدافًا حيال نشر مجال نفوذها على أكبر قدر ممكن، وهي تشعر بأن الظروف مواتية لذلك، وأنه يجب أن توجه طاقتها إلى هذه المنحى.

الحقيقة أن هذه الرواية هي مقولة الإيرانيين من جهة، وهي كذلك الحكاية التي اتفق عليها المعادون لإيران، وبينما يجعل الإيرانيون من ذلك وسيلة دعائية لهم يميل معادوها إلى الاستمرار في هذه الحكاية من أجل إظهار إيران على أنها عنصر تهديد.

قد تحمل هذه الحكاية شيئًا من الحقيقة، لكن يجب ألا يُغفل عن أنه مبالغ فيها أيضًا، والسبب الأول لذلك هو أنه لن تكون هناك أيّ نتائج ملموسة لتوسيع إيران نفوذها.

وفي نقاشات السياسة الخارجية بشكل عام وفي سياسات الشرق الأوسط بشكل خاص يجري الحديث بشكل إيجابي كبير عن مسألة نطاق النفوذ، من دون التفكير بما سيقابل هذا النفوذ، إلا أنه لابد من التذكير أن مسألة النفوذ الإقليمي التي تكون لها نتائج محسوسة غالبًا لا تُنقل عادة إلى النتائج الملموسة، ومن ثَمّ فإنه حتى لو زاد نفوذ إيران فهذا لا يعني بالضرورة أنها ستحصل على نتائج مادية.

والسبب الثاني أن الاستقطابات المعادية لإيران والمتشكّلة من تحريك الثانية ائتلافات في المنطقة ستسبب نتيجة توسيعها نطاق نفوذها- في استهلاك جميع نفوذ إيران وطاقتها التي جمعتها.

وتُستقبَل تصرفات إيران في كلّ من سوريا واليمن والعراق على أنها مؤشرات عدائية مهما كانت دوافعها، والحقيقة أن إيران تظهر في هذه الساحات ميولًا في التوسع النمطي الزائد التي وصلت إلى إطار قدراتها.[20]

وللدول حرية في الوقوع بميول توسعية زائدة وتجميع القوى، لكن بشرط أن تتحمل نتائج ذلك أيضًا، ومن المحتمل أن تكون الإدارة الأمريكية ترغب في فتح الطريق أمام إيران لتؤدّي دورًا أكثر فاعلية، وتظهر بشكل خاص عنصر توازن ضد المجموعات والدول السُّنية في المنطقة، إلا أن هذا لا يعني أن تكون هناك على الفور علاقات ساخنة، واستثمارات اقتصادية بين إيران والدول الأوروبية.[21] ففي حال ردّت اليوم السعودية ودول الخليج الأخرى، وغدًا مصر والدول الأخرى بتشكيل قطب مقابل هذا النوع من الفاعلية- فإن إيران ستواجه حينها العزلة الإقليمية في وقت تحاول فيه الابتعاد عن العزلة الدولية.

إلا أن من المحتمل أن يكون المسؤولون الإيرانيون بدأوا يظنون أن يدهم أصبحت قوية، وصار شعور تحويل هذا الوضع إلى فرصة لصالحهم مغريًا جدًّا، لكن في النتيجة ستزيد طهران من اشتباكاتها الإقليمية، وستنتشر كلما زادت منها، وكلما تنتشر ستواجه أزمات جديدة.

النتائج المحتملة بالنسبة لتركيا

ستولّد هذه الاتفاقية نتائج تتعلق بشكل مباشر بالسياسة الخارجية التركية وهواجسها الأمنية، إذ إن مواجهة تركيا بصفتها أهم عنصر تشترك مع إيران بحدود برية للعديد من المسائل الأمنية عقب المفاوضات- هو أمر واقعي.

ويبدو في هذا الإطار أن اللجوء نحو مصطلح "التهديد الإيراني" في تركيا، ودخول العلاقات بين البلدين للأسف ضمن دائرة مغلقة- متوقع حدوثه بشكل كبير.

فإذا صحّت الادعاءات القائلة بزيادة الأنشطة الإيرانية فإن احتمال ظهور توتر في العديد من المجالات بينها وبين تركيا أمر ليس ببعيد قط، ويمكن العثور على آثار هذا التوتر في كثير من القضايا، وفي هذا الإطار يكتسب الطريق الذي ستحدده أنقرة لنفسها أهمية كبيرة، حيث تقف مسألة الإستراتيجيات البعيدة المدى التي تقوم على الاختيار الصحيح حاجة ضرورية أمامها، ويمكن في هذا الصدد اعتبار الأولوية الأولى لتركيا هي التصرف بحذر، وعدم المبالغة في استخدام لغة التهديد.

ولابد من الاعتراف بحقيقة أنه من غير الممكن تحوّل هذه العلاقات المعقدة إلى اشتباك ساخن بين تركيا وإيران التي نفترض زيادة تأثيرها بعد المفاوضات، واتباعها ميولًا عدائية في التزاماتها الإقليمية، ولاسيّما -وكما يُذكر في العديد من التحليلات التي تُدمَج فيها العوامل التاريخية والجغرافية معًا- أن العلاقات التركية الإيرانية تستند إلى أرضية مستقرة إلى حد كبير، لكن هذا لا يعني أن البلدينِ اللذين يعانيان أزمات ثقة متبادلة لن يتبادلا بينهما المواقف القاسية والعدائية على الاطلاق.

أما في مثل هذه الحالات فتظهر سيناريوهات مختلفة، وبخاصة إذا كان الأمر متعلقًا بنجاح إيران في إنتاج السلاح النووي، فإن هذا يعني خسارة إقليمية كبيرة لتركيا.[22]

ويُحتَمل أن التحليلات المختلفة والمبنية على هذه الخسارة المحتملة ستتنبأ بصراع أشد بين أنقرة وطهران، وستوصي الأولى بالتسلّح واتخاذ التدبيرات الضرورية العاجلة تجاه هذا الأمر، إلا أن هذا الأمر سيجعل تركيا بين فكّي كماشة، بدلًا من أن تقدّم حلًا للمشكلة، وإن المبادرة في إنتاج سلاح نووي ضد إيران المالكة لهذا السلاح ستوجب على تركيا في المستقبل القريب مواجهة إيران من جهة والغرب من جهة أخرى.

وإذا وضعنا في الحسبان أن الوصول إلى امتلاك السلاح النووي ونحن بهذا المستوى يتطلب ثلاثين عامًا، فإن البقاء طوال هذه المدة بين فكّي الاستقطابات المتعددة الأطراف لن يأتي بنتائج جيدة لتركيا.

على الرغم من أن تطوير إيران السلاح النووي لن يكون أمرًا ترغب فيه تركيا بطبيعة الحال، لكن يمكن القول إن ذلك قد يجعل أنقرة في مأمن أكثر من حيث تشكيل إيران توازنًا نوويًّا في المنطقة؛ إذ قد يؤدي نشوء توازن نووي في الشرق الأوسط ضد الاحتكار الإسرائيلي إلى احتمال جعل الشرق الأوسط أكثر أمنًا بالمعنى التقليدي

وحتى لو أنها وصلت إلى مكانة تمكّنها من إنتاج السلاح النووي، فإنه يمكن الوصول إلى نتيجة مفادها أنها لن تكون الرابحة في نهاية هذه المعركة؛ لأنه لا يكون هناك رابح في الحروب النووية، ومن ثَمّ لن يكون دخول تركيا في سباق نووي بديلًا جيدًا، حتى لو أخفقت المبادئ التي تُوصِّل إليها في المفاوضات، وتمكّنت إيران من تصنيع السلاح النووي خلال مدة قصيرة.

وعلى الرغم من أن تطوير إيران السلاح النووي لن يكون أمرًا ترغب فيه تركيا بطبيعة الحال، لكن يمكن القول إن ذلك قد يجعل أنقرة في مأمن أكثر من حيث تشكيل إيران توازنًا نوويًّا في المنطقة؛ إذ قد يؤدي نشوء توازن نووي في الشرق الأوسط ضد الاحتكار الإسرائيلي إلى احتمال جعل الشرق الأوسط أكثر أمنًا بالمعنى التقليدي، وفي مثل هذه الحالة ربما يتقلص مستوى العلاقات بين تركيا وإيران، إلا أن الاستقرار النووي الذي سيحصل في المنطقة قد يكون مصدرًا لشرعية تفتح الطريق أمام أنقرة للبحث عن الطاقة النووية من جهة، وتسهم من جهة أخرى في تقليل التهديدات التقليدية.

وفي النتيجة يعود الأمر إلى النقطة التي تقول: أين تقف تركيا من مسألة الطاقة النووية؟ في كل الأحوال لا مناص من أن إيران تعدّ مركزًا ناجحًا في الطاقة النووية حتى وإن لم تصنع السلاح، وقد آن الأوان -ومنذ زمن طويل- لتركيا التي تربطها بإيران علاقات اعتماد من جانب واحد فيما يخص مصادر الطاقة الطبيعية- أن تبادر في وضع خطط بعيدة المدى حول هذه المسألة.

وفي هذا الإطار يمكن اعتبار محطة "آق قويو" النووية بداية لهذا الأمر، إلا أن هذا المسعى لا يزال في بداية طريقه.

وإذا وضعنا في الحسبان قطع إيران مسافة هذا الطريق في ثلاثين سنة، من خلال تجاهلها الاتفاقيات والضغوط الدولية، واستخدامها الطرق السرية، وتحديها للعزلة الدولية- يتضح لنا حينها مقدار الجهود التي ينبغي أن تبذلها تركيا من أجل تقدمها في هذا الخصوص.

ومن ثَمّ فإن مثل هذه الأمور ليست من النوع التي تلقى جوابًا سريعًا لها بين ليلة وضحاها، إلا أن النهج الذي ينبغي على تركيا اتباعه ردًّا على إيران المتسلحة بالنووي هو الابتعاد عن معسكر يستند في المدى القريب إلى سباق الطاقة النووية، بينما تخطو في المدى البعيد خطوات لسد الثغرة الحاصلة في موضوع الطاقة النووية، فإذا نجحت المفاوضات وسُدّ الطريق أمام

إيـران في تصنيع السـلاح النووي يمكن التنبؤ حينها بأن ذلك سـيؤدي إلى وضـع أكثر إيجابية بالنسبة لتركيا.

والقواعـد الرئيسـة لمثل هذا السـيناريو هي الآتي: سـيُرفَع الحصار المفـروض على طهران، ومن ثَمّ سـتزيد طهران من اشـتباكاتها الإقليمية، ومن ثم سـتزيد إيران التي بدأت تثق بنفسها أكثر من أنشطتها في نشر نفوذها بالمنطقة.

وسـيتضمن هـذا الوضع تهديـدًا لتركيا كما هو الحـال لباقي دول المنطقة، وسـتضطر تركيا مصارحة هذا التحدي في الفترات المقبلة، أما إذا نجحت المفاوضات فيمكن القول إنه سيظهر أمـام أنقـرة خياران مختلفان إسـتراتيجيًّا: الخيـار الأول هو الدخول مع إيـران في علاقة صراع إسـتراتيجي وأمنـي، والثاني هو التقارب معها، وكلتا الإسـتراتيجيتين بعيدتـان كلّ البعد عن خدمة متطلبات تركيا الإقليمية، فبينما تتسـبب الأولى بانخراطها في صراع مسـتمر مكلف من دون نتائج ولا لزوم لها، فإن الثانية لا تعدّ خيارًا للاستمرار في السياسة الخارجية.

ومـن ثَـمّ فإنها بحاجـة إلى خطة عمل أكثـر إبداعًا لتأخذ بهـا خارج هـذه الدوامات، وإذا اسـتطاعت تركيـا ضبـط ورصّ الهواجس الأمنيـة المبالغ فيهـا في العديد من السـيناريوهات، يمكنها آنذاك تحييد نفسها، بعدم الظهور بمظهر الطرف المؤيد لإيران أو المعادي لها.

وفي هـذا الإطـار يجب عليهـا التفكير في طرق تحويـل احتمال المواجهة المبـاشرة ميدانيًّا مع إيران إلى القوى الإقليمية والدولية، ومن المحتمل أن الخيار الأول بوجوب الدخول في صراع أمني وإستراتيجي مع إيران، سيجري تناوله بشكل أكبر في الفترات المقبلة.

وفي هـذا الإطـار قـد يكـون هنـاك سـباق في الآراء والتحليـلات المتعلقة بشـيطنة إيران، واسـتخدام تعبيرات محفوظة عن ظهر قلب تجاهها، أما إيران فسـتقوم بكل الأعمال التي تتيح الفرص من أجل هذه التحليلات، كما ستستمر في الصراع من أجل تأثيرها الإقليمي، وستزيد من قدرة تسلحها، وسرعة حروبها بالوكالة في المجالات المحلية.

وانطلاقًا من هذا سـيُذكَر بشـدة وجوب صراع تركيا ضد إيران، ولزوم تدخلها من أجل كسر تأثير إيران المتزايد في الأحداث المحلية، وأن إيران ستتحول إلى المهيمنة إقليميًّا ما لم يكن ثمـة تدخـل لإيقافها، إلا أن هـذه الآراء تتجاهـل البُعد العالمـي لهذا الأمر، إضافـة إلى الأمن العالمي لهذا البعد- للتركيز بشكل أكبر على إيران والشرق الأوسط والعلاقات الثنائية.

وإن الـشيء الـذي تقترحـه إيران هو تكتّل فـارغ من المعنى، فـإذا نظرنا إلى القـوة العالمية، يتضح لنا أنه لا يوجد عنصر إقليمي يستطيع الوصول إلى مستوى إنشاء الهيمنة لوحده، ورغم أن إدارة أوبامـا بـدأت تعطي في الآونة الأخيرة انطباعًا بعـدم التدخل في الأحداث الإقليمية، إلا أنه لم تثبت بعد صحة هذا الرصد في اشتباكات ذات طابع دولي.

فمن غير المتوقع صمت النظام العالمي تجاه خطوات مهمّة من شأنها تغيير توازنات إقليمية؛ وبخاصة الأحداث التي تنتهي بنتائج فعلية كتغيير الحدود، فهي تواجِه ردّات فعل عالمية، فالتطورات الإقليمية ليست مستقلة عن الرقابة العالمية، وهذا الأمر يؤدي إلى تجاهل الهواجس الأمنية للاعبين الإقليميين، مثل تركيا.

وإن اتباع إستراتيجية مبنية على الاستقطاب من خلال الصراع على نفوذ من هذا القبيل مضرّ بدرجة عدم لزومه، ويؤدي إلى صرف تركيا طاقتها في فوضى هي بغنى عنه.

والتمسك بصراع يستمر لفترات طويلة مع إيران في ساحات القتال الدائرة في كلّ من سوريا والعراق واليمن- يتحول إلى حالة انزلاق؛ إذ لا غالب فيها من دون حدوث تدخل عللي.

أما بالنسبة للخيار الثاني والمتمثّل في التقارب مع إيران، فإذا فكرنا في الديناميكيات الإقليمية الحاضرة، فلا يوجد للأسف هدف يمكن الوصول إليه؛ حيث جميع دول المنطقة سواء في هواجسها الأمنية، أو رغباتها الانتهازية، وهي ميالّة إلى الاشتباك أكثر منها إلى التعاون.

ومن ثَمّ مهما حاولت تركيا في هذه الفترة فلن تستطيع إقناع إيران بالتعاون معها، بل على العكس ستصارع هذه الأخيرة التي اكتشفت فراغًا في القوة الإقليمية، ورأت في ذلك فرصة لها وتهديدًا عليها في الوقت نفسه- حتى النهاية من أجل الخروج من هذا الوضع بمكاسب أكبر، ولاسيّما أنها قد تسرّع من أفعالها هذه بعد أن تشعر بالارتياح عقب المفاوضات؛ وكيفما اقتربت أنقرة منها فلن تستطيع تأسيس الثقة من أجل التعاون ضمن هذه الشروط الأمنية المعضلة.

ولكون تفضيل أحد هذين الخيارين ليس متوفرًا، فمعنى ذلك أن تركيا بحاجة إلى بدائل أكثر إبداعًا، والحقيقة أن هناك دومًا خيارًا ثالثًا لأولئك الذين يتمتعون بمزاج هادئ ويجيدون الحسابات، فإذا استطاعت أنقرة إدراك أن النفوذ المتزايد لطهران لا يشكل تهديدًا حيويًّا لها، وإظهار الهدوء في مراقبة القوى الأخرى التي ترى من إيران تهديدًا حيويًّا لها وهي تتصارع مع طهران- فإنها في هذه الحالة ستستمر هي في تجميع قواها بينما يكون الآخرون منجرّين إلى هذه الدوامة.

ومن الواضح جدًّا أن هذا الخيار ليس سهلًا، إلا أنه الطريق الوحيد لكسر هذه الدائرة المغلقة، والحقيقة أن هذا الخيار ممكن جدًّا إذا تابعناه ضمن إطار الأزمة اليمنية، إذ سيزداد أعداء إيران مع زيادتها لجرعتها الانتشارية وتوسيع مجالها.

وقد رأينا في الأزمة اليمنية بشكل خاص أن قوى كالسعودية تستطيع الدخول في صراعات، ويمكن النظر إلى تنظيم "داعش" في هذا السياق بصفته مجالًا آخر للصراع، وفي

جميع هذه الحالات يمكن لتركيا حتى في الأوضاع الراهنة من خلال استمرارها في هدوئها وحياديتها- أن تؤدّي دور الوسيط الذي سعت إلى القيام به في المنطقة على مدى أعوام.

النتيجة

تناولنا في هذا التحليل المفاوضات النووية مع إيران، وتوصلنا إلى النتائج التي نلخصها فيما يأتي:

إن العامل المسبب للاتفاق هو تنازل إيران التي هي في صراع نفوذ منذ فترة طويلة، وقد بدأت تكاليفها تتزايد في الشرق الأوسط نتيجة الحصار الاقتصادي والضغوط الدبلوماسية المفروض عليها.

وإن هذا الاتفاق يقيّد إيران بطرق مختلفة على المدى القريب والمتوسط والبعيد، فالولايات المتحدة هي الرابحة من هذا الاتفاق على المدى القريب والمتوسط؛ لكونها وصلت إلى جميع أهدافها القريبة والمتوسطة.

أما إيران فإنها تعمل على حسابات خروجها رابحة في المدى البعيد من خلال اغتنامها الوقت الذي يشكل لها متنفسًا في المدى القريب والمتوسط.

وإذا وضعنا في الحسبان طبيعة الدور الذي سيؤدّيه مفتشو الأسلحة، فلا توجد نتيجة تستوجب تفاؤل إيران على المدى البعيد.

من المتوقع زيادة إيران التي سيتحسن وضعها عقب المفاوضات- اشتباكاتها التقليدية في المنطقة، وإن اتباع إيران برنامجًا طموحًا من أجل زيادة اشتباكاتها الإقليمية وتوسيع مجال نفوذها قد يولد انطباعات توسعية مفرطة تجاهها، وهذا سيؤدي إلى ائتلافات إقليمية معادية لها، وسيظهر في هذا الإطار أمام تركيا خياران: الخيار الأول يقترح الصراع مع إيران، بينما الثاني يوصي بالتقارب معها؛ الأول مكلف ولا لزوم له، والثاني غير قابل للتحقيق.

أما الخيار الثالث الطموح لتركيا فهو أن تنتظر بطبع هادئ وبدون المبالغة بالتهديد الإيراني- تبنّي القوى الإقليمية والدولية الأخرى الصراع مع طهران.

وتظهر لنا التطورات الأخيرة أن بإمكان تركيا حتى في الأوضاع الإقليمية الراهنة الاستمرار في أداء دور الوسيط الذي عملت من أجله على مدى أعوام طويلة.

الهوامش والمراجع:

1. إلان غولدنبرغ، روبرت د. قابلان، "The Geopolitics of the Iran Nuclear Deal"، ناشيونال إنترست، 7 أيار 2015، http://nationalinterest.org/feature/the-geopolitics-the-iran-nuclear-deal-12827

2. "Details of Agreement to Limit Iran's Nuclear Program"، نيويورك تايمز، 2 نيسان 2015، http://www.nytimes.com/interactive/2015/04/02/world/middleeast/iran-nuclear-agreement.html.

3. إلان غولدنبرغ، روبرت د. قابلان، "The Geopolitics of the Iran Nuclear Deal"، ناشيونال إنترست، 7 أيار 2015، http://nationalinterest.org/feature/the-geopolitics-the-iran-nuclear-deal-12827

4. غاير سامور دير، "Decoding the Iran Nuclear Deal", Belfer Center for Science and International Aff irs,)Cambridge: 2015(, http://belfercenter.ksg.harvard.edu/files/Decoding%20the%20Iran%20Nuclear%20Deal.pdf .

5. توماس س. ستشيلينغ، Arms and Influence،) صحيفة جامعة يال، نيوهافن: 1966(.

6. تيموثي غاردنر، "Iran's Oil Revenues Drop 58 Percent Since 2011 as Sanctions Bite" رويترز، 30 آب 2013، http://www.reuters.com/article/2013/08/30/us-usa-iran-sanctions-idUSBRE97T0S220130830.

7. إلان غولدنبرغ، روبرت د. قابلان، "The Geopolitics of the Iran Nuclear Deal"، ناشيونال إنترست، 7 أيار 2015، .http://nationalinterest.org/feature/the-geopolitics-the-iran-nuclear-deal-12827

8. ريك غلادستون، "France Rejects Iran Leader's Ban on Unlimited Nuclear Inspections"، نيويورك تايمز، 27 أيار 2015، http://www.nytimes.com/2015/05/28/world/middleeast/france-rejects-iran-leaders-ban-on-unlimited-nuclear-inspections.html?_r=0.

9. علي رضا نادر، "RAND Experts Q&A on the Iran Nuclear Framework"، 6 نيسان 2015، http://www.rand.org/blog/2015/04/rand-experts-qa-on-the-iran-nuclear-framework.html.

10. للتوسع حول الرأي القائل بـ"احتمال خلق إيران صعوبات أمام الاتفاقية من خلال تفاصيلها" انظر: راي تاكيه , "How Iran Can Game the Deal?" Politico Magazine,. 3 نيسان 2015، http://www.politico.com/magazine/story/2015/04/iran-deal-flaws-116655. html#ixzz3WGfGifRc.

11. ريتشارد هآس، "The Future of the Iran Nuclear Deal" Project Syndicate, 3 نيسان 2015، http://www.project-syndicate.org/commentary/iran-nuclear-deal-concerns-by-richard-n--haass-2015-04#WklU2dq1F6YrlrYu.99.

12. علي رضا نادر، "RAND Experts Q&A on the Iran Nuclear Framework" http://www.rand.org/blog/2015/04/rand-experts-qa-on-the-iran-nuclear-framework.html.

13. جولي هيرشفلد، "Stresses Support for Israel, but Refuses to 'Paper Over' Discord" نيويورك تايمز، 22 أيار 2015، http://www.nytimes.com/2015/05/23/us/visting-synagogue-obama-restates-his-commitment-to-israel.html.

14. دوغ إرفينغ، "Nuclear Negotiations with Iran: Looking Ahead"، 4 أيار 2015،
http://www.rand.org/blog/rand-review/2015/05/nuclear-negotiations-with-iran.html.

15. داليا داسّا كاي، "Don't Call It a Shakeup: Why the Nuclear Deal Won't Change U.S. Regional Politics"، 10 نيسان 2015،
http://www.rand.org/blog/2015/04/dont-call-it-a-shakeup-why-the-nuclear-deal-wont-change.html.

16. فريدريكس. دوون، "The Absolute Weapon: Atomic Power and World Order"، (Harcourt، نيويورك: 1946).

17. كينث والتز، "More May Be Better" The Spread of Nuclear Weapons: A Debate Renewed, Der. Scott D. Sagan ve Kenneth N. Waltz. (W.W. Norton and Company, New York: 2003(, 3 ..45-

18. كينث والتز، "Why Iran Should Get the Bomb: Nuclear Balancing Would Mean Stability"، Foreign Aff irs (2012).

19. دافيد سانجر، "Saudi Arabia Promises to Match Iran in Nuclear Capability"، نيويورك تايمز، 13 أيار 2015،
http://www.nytimes.com/2015/05/14/world/middleeast/saudi-arabia-promises-to-match-iran-in-nuclear-capability.html.

20. جاك سنايدر، Myths of Empire, (Cornell University Press, Ithaca:1991).

21. داليا داسّا كاي، "Don't Call It a Shakeup: Why the Nuclear Deal Won't Change U.S. Regional Politics"، 10 نيسان 2015،
http://www.rand.org/blog/2015/04/dont-call-it-a-shakeup-why-the-nuclear-deal-wont-change.html.

22. كمال كرشتشي، روب كاني، "Is a Deal with Iran Bad for Turkey?"، ناشيونال انترست، 21 كانون الثاني 2014،
http://nationalinterest.org/commentary/deal-iran-bad-turkey-9740.